

Distr.: General
19 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون
التقني في ميدان حقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٨ الذي دعا فيه رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان (مجلس الأمناء) إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمله، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار المجلس ٢٨/٣٣، يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين التي تُعقد في آذار/مارس ٢٠١٧، بدلاً من في دورته التي تُعقد في حزيران/يونيه، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ١٨/١٨. ويُقدّم التقرير ما استجد من معلومات عن عمل مجلس الأمناء منذ التقرير السابق المقدم من رئيسه (A/HRC/32/51).

* تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت.

GE.17-00830(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 7 0 0 8 3 0 *

المحتويات

الصفحة

٣		أولاً - مقدمة
٣		ألف - معلومات أساسية
٣		باء - الولاية
٥		ثانياً - أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء
٥		ألف - الدورة الثالثة والأربعون (غواتيمالا)
٩		باء - الدورة الثالثة والأربعون (عام)
١١		ثالثاً - التعاون التقني
١١		ألف - التعاون التقني من أجل دعم تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان
١٦		باء - التأزر وإبرام شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى
١٦		جيم - قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية
١٧		دال - الاستنتاجات الرئيسية والتحديات والتوصيات
١٨		رابعاً - حالة التمويل والجهات المانحة

Annexes

	Page
I. Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends (2008-2016).....	20
II. Voluntary Fund cost plan and expenditure (2016).....	21
III. Financial status of the Voluntary Fund (2016).....	22
IV. Donors and contributors (2016)	23

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٣٨/١٩٨٧، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويرمي الصندوق إلى تقديم دعم مالي لأنشطة التعاون التقني بغرض بناء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والبنى التحتية الوطنية والإقليمية التي لها تأثير إيجابي طويل الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢ - ويعمل مجلس الأمناء منذ عام ١٩٩٣، ويعيّن الأمين العام أعضائه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتنطوي ولاية مجلس الأمناء على مساعدة الأمين العام على تبسيط وترشيد أساليب عمل وإجراءات برنامج التعاون التقني. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين كل عام، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. ويتألف مجلس الأمناء حالياً من: ماري كلير أكوستا يوركيددي (المكسيك)، وكريستوفر سيدوتي (أستراليا)، ولين ليم (ماليزيا)، وإيزي ساذرلاند - أدّي (غانا)، وإليز براندز كيريس (لاتفيا). وانتخب مجلس الأمناء السيد سيدوتي رئيساً للفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

باء - الولاية

٣ - طوال الفترة قيد الاستعراض، واصل المجلس تقديم المشورة بشأن السياسة العامة والمسار الاستراتيجي لمكونات التعاون التقني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، لا سيما عن طريق زيارته المستمرة إلى مكاتبه الميدانية، وإجرائه مناقشات مع جميع الشركاء. وقد أثبت هذا النهج الذي أعيد تركيز أهدافه، والذي وافق عليه مجلس الأمناء وعرضه في عام ٢٠١١ على الدول الأعضاء ضمن التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/66)، أنه نهج مفيد على نحو خاص حاز تقدير المفوضية وشركاءها الذين التقى بهم أعضاء مجلس الأمناء أثناء زيارتهم.

٤ - وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء أعضاء أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فقد واصل مجلس الأمناء تقديم توجيهاته إلى المفوضية في مجال السياسة العامة بهدف تحقيق أقصى حد من فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين إلى الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى على المستوى القطري (انظر A/HRC/32/28). وأبلغ صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل مجلس الأمناء بشأن ٢٩ مشروعاً التي دعمها في عام ٢٠١٦ من أجل مساعدة الدول على إنشاء و/أو تعزيز هيئات مشتركة بين المؤسسات، ووضع خطة عمل لتنفيذ و/أو تعميم التوصيات المقدمة من الآليات

الدولية لحقوق الإنسان ضمن خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات ذات الأولوية لحقوق الإنسان الواردة في هذه الخطة، فضلاً عن تقديم الدعم في سياق التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقُدِّم هذا الدعم الأخير بالأساس من خلال دمج منسقي أو مستشاري الاستعراض الدوري الشامل ضمن مكاتب المنسقين المقيمين في عدد من الدول.

٥- ويدعم مجلس الأمناء المفوضية في مواصلة عملها لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين الصندوقين، وتحسين التنسيق والتعاون بينهما، ومن ثم، زيادة أثرهما إلى أقصى حد. واستناداً إلى تجارب السنوات الأخيرة، يرى مجلس الأمناء أن أحد المجالات الذي يُحتمل أن له أثراً كبيراً يكمن في إدماج كامل للتوصيات المقبولة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أدوات برنامج الأمم المتحدة في الميدان، من قبيل أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ورحب مجلس الأمناء بقرار المفوضية تبادل التوصيات المجمعة مواضيعياً مع جميع المنسقين المقيمين. وكما أوضحت العديد من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي اجتمعت بمجلس الأمناء، فقد أسهم هذا الأمر بالتأكيد في زيادة اتساق وفعالية عمل الأمم المتحدة في الميدان. ويرى مجلس الأمناء أن ضمان التنفيذ المتسق للتوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومتابعة هذا التنفيذ مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مسألة حيوية، لا سيما عند إجراء التقييمات القطرية المشتركة وما يليها من أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، بحيث يكفل هذا الأمر أن يتضمن أي تدريب جديد في البلد هذه التوصيات باعتبارها أساساً لتحليل النتائج وتحديداتها، وكذا في وضع "نظرية التغيير" المرتبطة بها.

٦- وفي دورتي مجلس الأمناء السنويتين، سواء في جنيف أو في البلدان التي للمفوضية وجود ميداني فيها، يرصد مجلس الأمناء، بالاشتراك مع المفوضية وجميع الشركاء، وقيم أهمية برامج التعاون التقني، والشرائط، وفعالية النتائج. وما فتى مجلس الأمناء يعمل جاهداً دائماً لكي تكون زيارته الميدانية متوازنة، وألا تقتصر على الزيارات التي يمولها بالكامل صندوق التبرعات للتعاون التقني، وذلك في ضوء توسيع ولاية مجلس الأمناء لتشمل تقديم المشورة على نطاق واسع في مجال السياسات العامة ذات الصلة بالتعاون التقني. ويجمع مجلس الأمناء معلومات بشأن الأوضاع الميدانية، وأهمية البرامج المطلوبة والمقترحة، وكفاءة وفعالية تنفيذ البرامج في الاجتماعات والمناقشات التي تُعقد مع إدارة وموظفي المكتب، والمسؤولين الحكوميين، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات محددة تستفيد من البرامج التي تتيحها المفوضية والأمم المتحدة. وهذه المعلومات لا تقدر بثمن في فهم أثر واستدامة النتائج التي حققها التعاون التقني.

٧- ولا يرقى الدعم المالي المخصص لبرامج المفوضية إلى المستويات المطلوبة لتلبية الاحتياجات في الميدان؛ ففي الواقع، ما فتئت الموارد المالية الواردة عبر صندوق التبرعات إلى التعاون التقني تقتلص. وقد أصبح تحليل العناصر المالية والبرنامجية التي تحكم الصندوقين

والإحاطات المرتبطة بهما أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويواصل مجلس الأمناء تقديم مشورته إلى المفوضية وإدارتها العليا بشأن السبل الممكنة للرفع من مستوى مختلف أوجه التكامل بين الصندوقين إلى أقصى حد، ويدعم في الوقت نفسه جهود جمع الأموال. وستنكب المفوضية قريباً على إعداد خططها للسنوات الأربع، وسيقدم إليها مجلس الأمناء لمحة عامة عن استنتاجاته الرئيسية أثناء دوراته الميدانية، ومعلومات بشأن فرص وسبل تعزيز تركيزه المواضيعي ضمن برامج المكتب للتعاون التقني.

٨- ودعا مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٨/٣٣ رئيس مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني إلى تقديم التقرير السنوي المقبل عن عمل مجلس الأمناء إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين، وبعد ذلك سنوياً خلال انعقاد دورة المجلس في آذار/مارس، وليس دورته التي تُعقد في حزيران/يونيه، وذلك على النحو المطلوب أصلاً قرار المجلس ١٨/١٨. وسوف يُيسر هذا التغيير عملية تنسيق دورة مجلس الأمناء في جنيف مع دورة مجلس حقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإن هذا التقرير لا يغطي إلا الدورة الثالثة والأربعين لمجلس الأمناء، من حيث سلطاته ذات الصلة بصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، التي عُقدت في غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ثانياً- أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

٩- عقد مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان دورته الثالثة والأربعين في غواتيمالا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وترأس الدورة السيد كريستوفر سيدوتي الذي انتخبه مجلس الأمناء رئيساً في دورته الثانية والأربعين. وحضر جميع أعضاء مجلس الأمناء الخمسة هذه الدورة.

ألف- الدورة الثالثة والأربعون (غواتيمالا)

١٠- عملاً بممارسة مجلس الأمناء المتمثلة في عقد إحدى دورتيه السنوية في دولة يكون بها وجود ميداني للمفوضية، فقد عقد دورته الثالثة والأربعين في غواتيمالا. وعلى غرار الزيارات الميدانية السابقة، كانت الزيارة ترمي أساساً إلى جمع ملاحظات ميدانية عن دور المفوضية والقيمة التي تضيفها على الأرض ورفع مستوى فهمه لنوع التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية، وتقديم التوجيهات ذات الصلة. وانتهز مجلس الأمناء فرصة زيارته إلى غواتيمالا ليجتمع بصورة شخصية بالممثل الإقليمي للمفوضية في أمريكا الوسطى المقيم في بنما سيتي ونائب مدير المكتب القطري للمفوضية في كولومبيا، وعبر الفيديو بكل من ممثل المفوضية لأمريكا الجنوبية، المقيم في سانتياغو، ومثلي المفوضية في المكتبين القطريين في هندوراس ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ومستشاري شؤون حقوق الإنسان في باراغواي وجامايكا.

١١ - وأتاح انعقاد الدورة في غواتيمالا لمجلس الأمناء فرصة سانحة للوقوف مباشرة على نوع التعاون التقني الذي تستطيع المفوضية قبل غيرها إتاحتها، بدءاً بدورها في مجال الرصد واستناداً إليه. وبفضل الخبرة التقنية للمكتب وتفاعله الوثيق مع الجهات الفاعلة في الميدان، فهو يجمع معلومات تستند إلى أدلة، وبيانات موثوقة وصحيحة بشأن حالة حقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها. وعلى أساس هذه المعلومات، يصمم المكتب بعد ذلك ردوداً مناسبة، ويقترح برامج على الشركاء الرئيسيين. وكانت جهود المكتب لضمان إدماج جميع الحقوق، بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، جهوداً فعالة للغاية. فالمكتب يسعى إلى التصدي لأخطر قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك أشدها تعقيداً. ولاحظ مجلس الأمناء تفاعله مع الشركاء في العديد من الزيارات الميدانية السابقة، لا سيما في كمبوديا. وأبلغ مجلس الأمناء بالتفاعل الذي أصبح ممكناً في كولومبيا خلال المناقشات التي جرت مع ممثل المكتب القطري في هذا البلد. وينبغي التعريف بالنهج المتبع في غواتيمالا وفي المكاتب القطرية الأخرى على نطاق أوسع؛ وينبغي أيضاً تطبيق الدروس المستفادة من خبراتها في صياغة وتعزيز عمل جميع المكاتب القطرية.

١٢ - وفي غواتيمالا، أجرى مجلس الأمناء مناقشات مع موظفي المكتب القطري، ومع مختلف السلطات الوطنية، بما في ذلك مكتب أمين المظالم، واللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان، والنائب العام، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس المحكمة الدستورية، وشركاء الأمم المتحدة، وهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي. وركزت مناقشاته هذه على برنامج المفوضية في هذا البلد، وعلى أهميته وأثره. وزار مجلس الأمناء أيضاً راينال في باخا بيراباز، واجتمع مع ممثلي تشيخوي.

١٣ - وأثبتت زيارة غواتيمالا مرة أخرى أنه عندما تُمنح المكتب فرصة استخدام كامل ولاية المفوض السامي استراتيجياً دعماً لجهود البلد في مجال حقوق الإنسان، تكون النتائج ملموسة ومستدامة، ويصبح المكتب شريكاً أساسياً وموثوقاً. وكان مجلس الأمناء قد أعرب بالفعل عن هذا الرأي في اتصالاته مع مجلس حقوق الإنسان، وسيواصل تقديم أمثلة على ذلك في تقاريره وعروضه السنوية بغية ضمان فهم أفضل لنوع التعاون التقني الذي تستطيع المكتب إتاحتها أكثر من غيره. وشدد على قيمة عمل مكتب غواتيمالا جميع النظراء في هذا البلد، بما في ذلك مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، وأعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذين اجتمع المجلس بهم.

١٤ - وتمكنت المفوضية بفضل الحضور المادي لمكتبها في غواتيمالا من إضافة قيمة على ولايتها الفريدة هذه، والمشاركة بنشاط مع جميع الشركاء في هذا البلد. وتظهر القيمة المضافة جلياً في الفضاء الذي يتيح المكتب للمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحافيين، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. واجتمع مجلس الأمناء مع العديد من ممثلي هذه المجموعات، بمن فيهم ممثلو الشعوب الأصلية (لا سيما النساء المستفيدات من برنامج المايا، وبرنامج التقاضي

الاستراتيجي للمكتب) الذين أعربوا في مرات عديدة عن تقديرهم لدور المكتب في بناء القدرات ودوره المصاحب في الدفاع عن حقوقهم. ومكنت برامج المفوضية للتدريب والتثقيف القانوني هؤلاء الممثلين من تعزيز وحماية حقوقهم بأنفسهم وبفعالية أكبر. وبرنامج المايا للتقاضي الاستراتيجي مثال فريد عن برامج المكتب التي كانت نتائجها بارزة وأسهمت أيضاً في الإصلاحات التشريعية وفي سياسات وممارسات الدولة.

١٥- وأعرب مجلس الأمناء عن ارتياحه على نحو خاص بشأن تفاعلات مكتب المفوضية في غواتيمالا مع الجهات المسؤولة في جميع القطاعات، ومع نظام العدالة خاصة. وتبرز المعلومات التي جُمعت في الاجتماعات التي عقدت مع رؤساء المحكمة الدستورية، ومحكمة العدل العليا، وأمين المظالم، والمدعي العام، ورئيس اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان كيف تعمل المكتب عن كذب معهم، وما حقق من نتائج ملموسة في مجال الإصلاحات القانونية والدستورية التي تعزز حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، نجح المكتب بمهارة وفعالية في الحفاظ على توازن دقيق بين الدعوة المتعلقة بالقضايا الحساسة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل العدالة الانتقالية، وبين علاقاته الجيدة والمؤثرة مع السلطات. وبفضل التعاون والثقة اللذين استطاع المكتب تعزيزهما مع أمين المظالم ومع المحاكم، اضطلعت في أوقات صعبة بدور أساسي في كفالة استمرار واتساق الرسائل، في توافق تام مع الالتزامات الدولية للدولة. وبفضل هذه المبادرات الاستراتيجية والمشاركة الاستباقية والبناءة، أصبح المكتب يتمتع اليوم بدرجة عالية من المصداقية والثقة بين جميع الشركاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا.

١٦- ويضطلع المكتب بدور موجد هام، ويتيح فضاء موثوقاً للحوار، ويضع قنوات للمشاركة. وقد أشار زعماء الشعوب الأصلية الذين اجتمع بهم مجلس الأمناء على نحو خاص إلى هذه الأمور. ومسألة المشاركة والحاجة إلى تحسين مستواها مسألة أساسية في عمل المكتب، لا سيما في سياق مشاركة غالباً ما تبدو محصورة في الحق في التشاور المسبق. وفي ضوء الثقة التي اكتسبها المكتب عند جميع الجهات الفاعلة، فإنه يضطلع أيضاً بدور حاسم باعتباره فاعلاً ييسر المشاركة.

١٧- ويكمن أحد أكبر إنجازات المكتب في غواتيمالا على وجه التحديد في دعمه للضحايا من خلال برنامج المايا، على سبيل المثال لا الحصر، وكذا لجهود الدولة الرامية إلى بناء القدرات من أجل حماية حقوق الإنسان. وهذا مجال هام من مجالات عمل المفوضية. فقد أخضع البرنامج لعدة عمليات تدقيق وتقييم أيدت أهميته وفعاليته. وفي الواقع، يعتقد مجلس الأمناء أن برنامج المايا حقق إنجازاته بفضل مجموع عمل المكتب في عدد من الميادين. ويعتقد المجلس في هذا السياق أن المفوضية ككل ومكاتبها الميدانية ستستفيد عموماً من إدماج تجربة مكتب غواتيمالا في مكونات عملها الأساسي، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجموعة أدوات التعاون التقني الرئيسية. وقد يكون هذا البرنامج في الواقع أفضل دليل عملي على ما يشار إليه غالباً بـ "نظرية التغيير".

١٨- ويرحب مجلس الأمناء بوجه خاص بالأولوية التي منحها المكتب القطري لقضايا حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في غواتيمالا، وبكيفية بناء عمله على التوصيات التي قدمتها آليات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة عقب زيارتها القطرية. واطلع مجلس الأمناء مباشرة على شراكته مع ممثلي الشعوب الأصلية، واستشف أن برامج المكتب وأولوياته ملائمة وضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ مجلس الأمناء بقضايا حقوق الإنسان التي تواجه السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وارتأى أن التوقيت أصبح ملائماً ومناسباً الآن لمنح أولوية أعلى لوضعهم هذا، لا سيما في سياق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وتعكس تشكيلة المكتب تنوع المجتمع الغواتيمالي، وهو عنصر يضطلع بالتأكيد بدور هام في نجاعة وكفاءة وفعالية برامجه.

١٩- واستوقفت التحديات المقبلة لمجلس الأمناء بنفس القدر الذي استوقفه ما أُبجز في البلد حتى الآن. وفي ظل استمرار سياق الأزمة وخطة إصلاح ضخمة، ينبغي الحفاظ على استمرارية ما تحقق من تقدم، والتصدي للتحديات الجديدة ورفعها. فلقد أعربت عدة مجموعات عن قلقها إزاء وجود خطر حقيقي أن يتراجع هذا التقدم إذا لم يواصل المكتب دعمه. ويشاطر مجلس الأمناء هذه الشواغل ويرى أنه ينبغي الحفاظ على الالتزام تجاه غواتيمالا وتجاه استراتيجية المكتب وأساليب عمله وتعزيزها. وتتعلق بعض التحديات المتبقية بالعدالة الانتقالية في غواتيمالا. ولما كان مجلس الأمناء قد أعرب عن ارتياحه إزاء التطورات الإيجابية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، فإنه على وعي أيضاً بأن دعمه التقني لا يزال مطلوباً، وبالمراحل التي ينبغي قطعها قبل أن تتحقق الأهداف الوطنية للعدالة. ويوقع من المكتب أن يفعل الكثير وأن يواصل دوره الهام في هذا المجال الأساسي، إذ ينبغي له تعزيز خبرته المواضيعية وذلك ربما بتعزيز ما يتيح من دعم في الوقت الراهن.

٢٠- وفي غواتيمالا، تمكن مجلس الأمناء من فهم أعمق لأهمية وجدوى ولايته فيما يتصل بكل من صندوق التبرعات للتعاون التقني، وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظ مجلس الأمناء، في اجتماعاته ومناقشاته مع ممثلي المفوضية الآخرين أثناء انعقاد الدورة، أنه على الرغم من أن غواتيمالا لا تتلقى في الوقت الراهن أي مساعدات من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فإن تنفيذها توصيات الاستعراض كان جانباً متكاملًا تماماً من البرامج التي يقدمها المكتب، وكذلك الأمر بالنسبة للعمل ذي الصلة بتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان الأخرى. ومن الواضح أن المفوضية هي الأقدر على تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد.

٢١- وأبلغت عدة وكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة تعمل في غواتيمالا مجلس الأمناء بدرجة اعتمادها على المعلومات التي يتيحها المكتب القطري، وعلى المشورة المتعلقة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل ضمان الامتثال الكامل فيما يتصل بدعم الجهود التي تبذلها الدولة للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد أصبح دور المفوضية في الأفرقة

القطرية للأمم المتحدة، لا سيما ما يتعلق بوضع وتنفيذ أدوات الأمم المتحدة البرنامج القائمة على حقوق الإنسان، مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، دوراً ينطوي على أهمية أكبر من أي وقت مضى، وذلك في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ففي بلد مثل غواتيمالا حيث لا يزال تجاوز التمييز والاستبعاد على رأس الجهود الوطنية وجهود الأمم المتحدة، يعد عدم ترك أحد خلف الركب وفي الوقت نفسه كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان مسؤولية لا مفر منها. ويعتبر المكتب وجميع الشركاء الرئيسيين في هذا البلد نقطة مرجعية في شؤون الخبرة وميسراً رئيسياً في هذا المسعى الهام.

٢٢- ولأثر حقوق الإنسان وللتداعيات المترتبة على الأنشطة التجارية، لا سيما التحديات الكامنة في ضمان آليات تتيح إجراء مشاورات مستنيرة ومجدية مع المجتمعات المحلية المتضررة قبل الموافقة على أي مشروع إنمائي، بما في ذلك الأشخاص المهمشين والمحرومين على الخصوص، لها جميعها أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمناء. فهذا مجال يكتسي فيه التوثيق المنهجي وتبادل الممارسات الجيدة على صعيد البلدان، إن لم يكن على الصعيد العالمي، أهمية حاسمة لمواصلة تقديم الدعم في مجال التعاون التقني الفعال في الميدان. وأبلغ مجلس الأمناء، في العديد من البلدان التي زارها، بالدور الذي يمكن ويتوقع أن يؤديه المكتب في دعم عمليات التشاور المجدية، لا سيما ما يتعلق بالمشاريع الإنمائية. وقد تمكن المكتب عموماً من تعزيز قدراته في مجال إتاحة توجيهاته بشأن التنمية، مثل المسائل المتعلقة بالأراضي (بالاعتماد أيضاً على تجربة المكتب القطري في كمبوديا). وفي دورة البرمجة المقبلة، سيكون من المفيد الاستثمار مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة، مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تجميع الممارسات الجيدة وتقديم مساعدة قائمة على الأدلة بالتشاور مع الشعوب الأصلية، وكذا مساعدة المؤسسات التجارية على الوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان بفعالية أكثر.

باء- الدورة الثالثة والأربعون (عام)

٢٣- اغتنم مجلس الأمناء فرصة انعقاد دورته في غواتيمالا لربط علاقات مع برامج المكاتب الأخرى للمفوضية في المنطقة والاستفادة منها؛ والوقوف على مدى تنفيذ البرامج التي يدعمها صندوق التبرعات للتعاون التقني؛ ووضع برنامج عمله في المستقبل، ومناقشة المسائل المتصلة بمسؤولياته في إطار صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وخلال الاجتماع، تولى السيد كريستوفر سيدوتي رسمياً منصبه رئيساً منتخباً، خلفاً للسيدة لين ليم.

٢٤- واجتمع ممثلو المكاتب الميدانية للمفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات كولومبيا وهندوراس، والمكتبين الإقليميين في بنما وشيلي، ومستشاراً شؤون حقوق الإنسان في باراغواي وجامايكا مع مجلس الأمناء بصورة شخصية أو بالفيديو لمناقشة تجاربهم في مجال التعاون التقني في المنطقة. وبعد هذه المناقشات، خلص مجلس الأمناء إلى أن الاستثمار في تبادل التجارب

والخبرات داخل المنطقة سيفيد بالتأكيد عمل المفوضية كثيراً، على سبيل المثال لتعزيز برامج مكاتبها المنشأة حديثاً، مثل مكتبها في هندوراس. وتتيح ولاية المكتب في هندوراس أساساً ممتازاً لأفضل استخدام لمجموع أدوات المفوضية وقيمتها المضافة وخبرتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويرى مجلس الأمناء أن القدرة التي أظهرها المكتب على تكييف خططه وبرامجه الأولية مع نتائج ما جمعه من معلومات، ضمن سعيه إلى تقديم دعم جيد وحلول أوثق صلة بالوضع الراهن في هذا البلد وبتحديات حقوق الإنسان المقبلة، قدرة نموذجية.

٢٥- وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه الخاص بتبادل ومناقشة الخبرات مع أعضاء المكتب القطري في كولومبيا، حيث أنجز الكثير من الأمور في ظل ظروف صعبة. ولا تزال التحديات قائمة في هذه البيئة السريعة التحول. وعُقدت المناقشات مع المكتب في وقت حرج، أي بعد وقت قصير من التوقيع على اتفاق السلام الوطني - الذي أعقبه رفض للاتفاق نفسه بنسبة ضئيلة في استفتاء شعبي - وفي وقت كانت تجري مناقشات بشأن تجديد ولاية المكتب القطري^(١). واطلع مجلس الأمناء على وجه الخصوص على برامج هذا المكتب لمعالجة العنف، والعسكرة، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها؛ ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والتفاوتات والجهود الرامية إلى دعم حقوق الضحايا؛ ومكافحة الإفلات من العقاب. واستشف مجلس الأمناء أن المناقشات المتعلقة بعمل المكتب، وبتقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى كفاءة التحقيقات والملاحقات القضائية لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نُفذت لتضخيم إحصاءات قتلى المعارك (المعروفة بـ "الإبائات الزائفة") مناقشات تنطوي على أهمية خاصة. وأعرب مجلس الأمناء عن تقديره الكبير للأمثلة الملموسة على النتائج التي أظهرت استخدام جمع الأدلة (جمع المعلومات المستندة إلى أدلة، والتحقق من صحة البيانات الموثوقة) من خلال أعمال الرصد، والتفاعل الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وهذه الأمثلة مهمة لتصميم الاستجابات الملائمة، واقتراح البرامج والدعم التقني على الشركاء الرئيسيين على أساس معلومات موثوقة. وتستحق نوعية المعلومات المقدمة واستراتيجية المكتب في مجال الشراكات، التي تركز على تعظيم أثر برامجها وإبرازها، كامل الاعتراف ومزيداً من الدعم في السياق الحالي.

٢٦- وجرت مناقشة مستفيضة بشأن عمل المكاتب الإقليمية في مجال التعاون التقني مع ممثلين إقليميين اثنين. وفي سياق مبادرة التغيير للمفوض السامي والطابع العالمي للالتزامات حقوق الإنسان، يأمل مجلس الأمناء بقوة في أن تتطور قدرات ونطاق المكاتب الإقليمية في المستقبل، لا سيما الخبرة المواضيعية المحددة المطلوبة في كل منطقة. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى التجارب التي شاطرها المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية في سانتياغو، بشأن نشر خبرات محددة للغاية لدعم عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تجربة فعالة جداً. واستطاع المكتب الإقليمي، عن طريق جهات التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأرجنتين وإكوادور

(١) جرى تعديل اتفاق السلام لاحقاً ووافق عليه الكونغرس. وُجِّدَت ولاية المكتب القطري إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي ومن خلال التعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين، النهوض بتعميم مراعاة حقوق الإنسان بشكل كبير، لا سيما تعميم معايير مكافحة التمييز في أوساط الأفرقة القطرية المذكورة. ويقدم المكتب الإقليمي بصورة منهجية المشورة التقنية بشأن معايير حقوق الإنسان ضمن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأفرقة القطرية في المنطقة، الأمر الذي يفضي إلى انفتاح وفهم أوسع لحقوق الإنسان. ومن شأن الأعمال التحضيرية للدورة البرنامجية المقبلة للمفوضية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أن تكون فرصة سانحة لمواصلة تطوير وتحديد أدوار السياقات الإقليمية، مع تعزيز قدرتها على تقديم الدعم مباشرة إلى الشركاء في المنطقة والنهوض بالعلاقات مع المكاتب الأخرى.

٢٧- وقدمت الأمانة إحاطة إلى مجلس الأمناء بشأن حالة تنفيذ خطة العمل وخطة تكاليف صندوق التبرعات للتعاون التقني. وفي اجتماع جنيف، الذي عقد في وقت سابق من عام ٢٠١٦، استعرض مجلس الأمناء بالتفصيل البرامج التي يكفلها صندوق التبرعات. وأيد المجلس حالة التنفيذ، وأشار إلى التغييرات المحتملة في خطة العمل لعام ٢٠١٧، بما في ذلك إمكانية إغلاق بعض المكاتب، لا سيما إنهاء مهام بعثة كوت ديفوار، وتقليص حجم مكتب الاتحاد الروسي.

٢٨- واقترح مجلس الأمناء أن تُعقد دورته الأولى في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٧، وأن تُعقد دورته الميدانية المقبلة، المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في أحد المكاتب القطرية أو الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة لم يزرها مجلس الأمناء بعد.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- التعاون التقني من أجل دعم تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان

٢٩- وجه مجلس الأمناء في السنوات الأخيرة انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى عدد من العناصر الكفيلة بجعل التعاون التقني للمفوضية فعالاً، وهي العناصر التي أصبحت واضحة من تجربته في الإشراف على إدارة صندوق التبرعات. وقد سبق أن توسع مجلس الأمناء، بواسطة تقاريره وعروضه المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، بالفعل في موضوع أهمية: (أ) ترسيخ التعاون التقني في تعزيز الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتعزيزها وحمايتها؛ (ب) وبناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان عن طريق التعاون التقني والخدمات الاستشارية؛ (ج) وإبرام شراكات مع كيانات الأمم المتحدة في الميدان؛ (د) وبرامج التعاون التقني التي تضمن أوسع قدر ممكن من مشاركة جميع مكونات المجتمعات الوطنية؛ (هـ) والتعاون التقني الفعال الذي يعكس الأهداف الإنمائية الوطنية.

٣٠- وما يزال مجلس الأمناء يتوسع في موضوع العناصر الرئيسية للمكونات المذكورة أعلاه، ويبني على أساس تجربته التي اكتسبها في دوراته في جنيف وفي الميدان. وكانت مشورته وتوجيهاته مفيدة في دعم المفوضية في تنفيذ وتطوير جوانب التعاون التقني من برنامجها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما اعتبرها العديد من الدول الأعضاء مهمة خلال المناقشات المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني، والعروض السنوية لتقرير رئيس مجلس الأمناء إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا التقرير، يتوسع مجلس الأمناء في رأيه بالقول إن فعالية تعاونه التقني في ميدان حقوق الإنسان تتوقف على ضرورة استناده إلى التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان الدولية ودعم تنفيذها ومتابعتها، آليات مثل هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٣١- ويحدد الإطار القائم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولحمايتها القواعد الأساسية لحقوق الإنسان التي ينبغي أن يحترمها ويحميها الجميع. وقد تطور هذا الإطار كثيراً منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، من خلال وضع معاهدات وآليات جديدة لحقوق الإنسان. ولكي تكون برامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان فعالة، ينبغي لها أن تستند بقوة إلى هذا الإطار الدولي لضمان تنفيذ الالتزامات التي تقع على الجهات المسؤولة من خلال بناء قدراتها وتعزيزها، وتمكين أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم.

٣٢- ويرى مجلس الأمناء أنه لكي تكون للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان نتائج فعالة ومستدامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ينبغي أن يرمي هذا التعاون إلى ترجمة التزامات وتعهدات الدول الأعضاء، ضمن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان، إلى واقع. وتواجه الدول الأعضاء في الحقيقة متطلبات وتوقعات متزايدة عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية، وكذا ما يتعلق بنتائج تعاملها مع الآليات الدولية والإقليمية وتوصيات الآليات الدولية. فقد تزايد الوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب النظام الدولي لحقوق الإنسان جراء تعزيز هذا النظام في أعقاب المعاهدات التي دخلت حيز النفاذ خلال العقد الماضي.

٣٣- واستطاع مجلس الأمناء في دوراته الميدانية أن يرصد كيف أن الطريقة التي تقدم بها المفوضية دعمها التقني من أجل وضع التشريعات والسياسات وإصلاحها، ومن أجل بناء قدرات أصحاب الحقوق والمجتمع المدني، طريقة مستنيرة وتستند عملياً إلى المعايير والتوصيات. وفي مختلف البلدان التي زارها مجلس الأمناء، أكد الأعضاء أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يتيح أكبر قدر من الفعالية عندما يجري تحليل المعلومات التي تستند إلى أدلة والبيانات الموثوقة والمتحقق منها بشأن الأوضاع والتحديات في الميدان بعناية على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويُسترشد بها في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. ففي أوكرانيا، أكدت الوكالات الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء التنمية جميعهم مدى اعتمادهم على تقارير الرصد القائمة على الحقائق والمحدثات التي تعدها المفوضية كأساس لتصميم برامج وسياسات تتصدى لهذا الأمر. وفي المكسيك، دعم صندوق التبرعات المكتسب القطري

للمفوضية والشركاء المحليين في مجال جمع المعلومات والبيانات عن حالة حقوق الإنسان. وخلال زيارة مجلس الأمناء للمكسيك، تمكن من أن يناقش مع السلطات الاتحادية وسلطات الولاية أهمية هذه المعلومات بغية التوصل إلى تشخيص دقيق يستند إلى التوصيات والملاحظات التي قدمتها الآليات الدولية من أجل وضع خطط عمل سليمة لحقوق الإنسان. ونجح المكتب الإقليمي في أمريكا الجنوبية في وضع وتعزيز قاعدة بيانات التوصيات التي تشجع التنفيذ، وتتيح رصد ما تحقق من تقدم. وفي غواتيمالا، عمل المكتب القطري عن كثب مع الوكالات الحكومية على وضع ورصد خطط تنفيذ التوصيات. وفي كمبوديا، أسهم المكتب القطري إسهاماً كبيراً في متابعة التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان في مجال إصلاح النظام القضائي، وإصلاح نظام السجون، وتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

٣٤- ولا ينبغي التقليل من شأن فائدة وأهمية وقوة الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان، لا سيما التوصيات التي تقدمها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ضمن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينطوي ما تقدمه المفوضية من دعم تقني وما تضيفه من قيمة على أهمية قصوى في ضمان فهم كامل لهذا الإطار وفائدته في وضع ورصد خطط التنفيذ، وفي قياس النتائج تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تسهم برامج التعاون التقني للمفوضية إسهاماً عملياً في ضمان الاسترشاد بمعايير حقوق الإنسان وتوصيات النظم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان عند وضع خطط العمل الوطنية ومؤشرات مفيدة.

٣٥- ومجلس الأمناء، بفضل خبرته الميدانية، على اقتناع بأن برامج الدعم التقني وبناء القدرات الموجهة إلى المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات التشريعية والقضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوافقة تماماً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) أو المؤسسات التي تنحو صوب الامتثال الكامل لهذه المبادئ، برامج حاسمة استراتيجياً لضمان متابعة كافية للتوصيات الصادرة عن النظم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ورصد تنفيذها. فخلال زيارة مجلس الأمناء إلى أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٦ على سبيل المثال، اجتمع مع أعضاء مكتب أمين المظالم لمناقشة فرص التعاون مع بعثة المفوضية في تعزيز نظام الحماية الوطني. وبعد أن أعرب مكتب أمين المظالم عن اهتمامه بتعزيز آليات متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان، وهو الاهتمام الذي شاطرته إياه وزارة العدل أيضاً، قدم مجلس الأمناء معلومات عن إمكانيات تقديم دعم إضافي عن طريق صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما من شأنه أن يكمل التعاون القائم داخل البلد. وتبادل مجلس الأمناء أيضاً بعض تجاربه الأخيرة في مناطق أخرى. وبالمثل، أعرب مجلس الأمناء خلال زيارته إلى موريتانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإلى كمبوديا في شباط/فبراير ٢٠١٥، عن إعجابه بالدعم الذي يقدمه المكتب القطري للمفوضية إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ونظام العدالة، كل على حدة.

٣٦- وفي معرض توجيه مجلس الأمناء الانتباه إلى أهمية تعزيز ورصد تنفيذ توصيات الآليات الدولية، شدد على أن التعزيز والرصد ليسا غاية في حد ذاتهما، وإنما وسيلة لتحقيق هدف الامتثال الكامل للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم، ينبغي أن يركز الرصد على قياس ما يطرأ من تغيرات على التمتع بجميع حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. والرصد أداة لتقييم الأداء السابق وتحديد التدابير اللازمة في المستقبل من أجل امتثال أكبر. فلا فائدة في رصد لا يُقيّم الماضي ولا يضع استراتيجيات للمستقبل. ويرى مجلس الأمناء أن التعاون التقني ينبغي أن يتيح رسداً موحهاً صوب الماضي والمستقبل في آن واحد.

٣٧- ومنذ إنشاء صندوق التبرعات، عمد هذا الأخير إلى دعم العديد من البرامج الميدانية التي تشير إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان باعتبارها أساساً للتخطيط ووضع البرامج. وسيسهم وضع قواعد بيانات لتوصيات الآليات الدولية في هذا المسار. وترتب قواعد البيانات هذه التوصيات مواضيعياً، الأمر الذي ييسر أكثر مسألة تحديد القضايا والأولويات الحاسمة ووضع استراتيجيات للتصدي لها. فعلى سبيل المثال، تبين أن قاعدة البيانات التي طورها المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية وأُتيحت في عدة بلدان في المنطقة حققت نجاحاً كبيراً.

٣٨- وفي مرحلة التنفيذ الحالية لدورة المفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، حققت المكاتب الميدانية للمفوضية، التي استفادت من اعتمادات صندوق التبرعات، العديد من النتائج الملموسة بفضل هذا النوع من التعاون. وأنشئت آليات متابعة التوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان أو معنية بخطط عمل وطنية لحقوق الإنسان تعكس هذه التوصيات أو تواصل تطويرها في عدد من البلدان، بفضل الدعم التقني للمكاتب الميدانية للمفوضية المدعومة من صندوق التبرعات. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات مثلاً، وقَّعت وزارة الشؤون الخارجية والمدعي العام للدولة ووزارة العدل اتفاقاً يتعلق بإنشاء هيئة تنسيقية ونظام محوسب للرصد، بيد أن عملهما في نهاية عام ٢٠١٥ أو في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لدعم متابعة التوصيات التي قبلتها الدولة. ووضعت في المكسيك برامج محلية لحقوق الإنسان أو جرى تعزيزها، من خلال عملية تشاركية، في ولايات باخا كاليفورنيا، وكواويلا، وخاليسكو، وأواكساكا، وتاماوليباس. وفي كينيا، اعتمد البرلمان سياسة وخطة عمل وطنيتين بشأن حقوق الإنسان، ووضعتا بفضل عملية تشاركية جداً. وفيما يتعلق بالإجراءات ذات الصلة بتوصيات محددة، في المجال الرئيسي للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وافقت الجمعية الوطنية في غينيا - بيساو على إعلان يوجز عدداً من الإجراءات لتعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك تحديد حصة دنيا تبلغ ٤٠ في المائة للنساء على جميع مستويات عملية صنع القرار. ودعم المكتب القطري للمفوضية في تونس، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين المعنيين، عدداً من الجهود التشريعية الوطنية متبعةً للتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وتضمن ذلك دعم اعتماد القانون الأساسي رقم ٢٠١٦-٦١ بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر، وإعداد مشروع القانون الأساسي الشامل بشأن العنف ضد المرأة، وتعديل

الحكومة للقانون المتعلق بجوازات السفر الذي أنهى الممارسة التمييزية التي تمنع المرأة من مغادرة البلد مع قاصر دون إذن من والده. وفي موريتانيا، اعتمد البرلمان قانوناً لإنشاء آلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وشهدت بلدان أخرى زيادة في عدد حالات التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. فعقب زيارة الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي في عام ٢٠١٥ مثلاً، صدقت سري لانكا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في أيار/مايو ٢٠١٦. وقدم المكتب الميداني للمفوضية المساعدة في هذا المجال من خلال التعاون التقني^(٢).

٣٩- وخلال زيارات مجلس الأمناء الميدانية والمناقشات التي أجراها مع السلطات والشركاء المعنيين، عاين المجلس أهمية دعم المفوضية للتأكد من أن السياسات الوطنية تنفذ تقييداً تاماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن الجهود الوطنية ترمي إلى تنفيذ التوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتملك المكاتب التي تشغلها المفوضية الخبرة اللازمة لتقييم فعالية الجهود التي تبذلها الحكومة؛ فخلال زيارة مجلس الأمناء إلى غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مثلاً، زار راينال واجتمع بجماعات الشعوب الأصلية لمناقشة برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة. واستمع لشواغل هذه الشعوب إزاء قلة التشاور معها، وافتقار التطورات اللاحقة لموافقتها الكاملة والحرّة والمستنيرة. وقد تمكّن المكتب القطري للمفوضية من تقديم مشورته إلى كل من مؤسسات الدولة وجماعات الشعوب الأصلية بشأن شرط الموافقة الكاملة والحرّة والمستنيرة ومعنى التشاور الفعال. وخلال مناقشات دارت في سالتيو في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، أبلغ مسؤولون حكوميون وممثلون من منظمات المجتمع المدني مجلس الأمناء بالجهود المبذولة لمعالجة حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء. وتمكن المكتب القطري للمفوضية من تقديم مشورته إلى كل من الحكومة والمجتمع المدني بشأن هذه القضايا.

٤٠- وينبغي أن تكون التقارير والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان أحد أسس وضع تقييم قطري مشترك، وكذا إطار المساعدة الإنمائية في وقت لاحق. ويمكن أن تستفيد التقييمات من تحليل الآليات لأهم قضايا حقوق الإنسان في البلد المعني، بينما يمكن لإطار المساعدة الإنمائية أن يشمل البرامج والمبادرات الرامية إلى تنفيذ التوصيات التي قدمتها هذه الآليات. وفي حين أن هذه المهام من مسؤوليات الفريق القطري للأمم المتحدة ككل، تُعتبر الخبرات والتجارب المحددة للمفوضية، المستمدة من عمل المكاتب الميدانية في العديد من البلدان والمناطق، أمراً بالغ الأهمية في هذه العملية. ولن يساعد التعاون التقني المقدم من المفوضية الدولة وحدها، بل سيساعد الفريق القطري أيضاً، وسيكون له أثر مباشر على تعزيز الامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

(٢) انظر التقرير السنوي للمفوضية لعام ٢٠١٦ من أجل مزيد من المعلومات عما تحقق من نتائج في العالم بفضل الدعم التقني الذي يقدمه المكتب.

باء- التآزر وإبرام شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٤١- واصل مجلس الأمناء خلال زيارته للمكاتب الميدانية للمفوضية اهتمامه بأوجه التآزر والشراكات ما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في مجال التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وأتيحت لمجلس الأمناء، من خلال المناقشات مع المنسقين المقيمين وممثلي وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، فرصة لفهم كيفية ارتقاء التزام منظومة الأمم المتحدة بحقوق الإنسان ارتقاءً إيجابياً على مدى السنوات الأخيرة.

٤٢- وأسفر العديد من مبادرات الأمم المتحدة عن إسهامات مهمة في تعميم معايير حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وتتضمن هذه المبادرات بناء قدرات أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالنهج القائم على حقوق الإنسان في البرمجة، وتعزيز قدرات نظم المنسقين المقيمين بشأن حقوق الإنسان، ونشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان على نطاق أوسع. وقد أتاحت هذه المبادرات لأفرقة الأمم المتحدة العاملة في الميدان إمكانية الاستجابة بشكل أكثر فعالية للفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٣- وخلال زيارة مجلس الأمناء إلى غواتيمالا، لاحظ أيضاً الأثر الإيجابي للمبادرة التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أصدرتها المفوضية بالتعاون مع الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية. وفي حين يُعتبر هذا المنشور أداة تقنية هامة، أكد العديد من المنسقين المقيمين لمجلس الأمناء أهمية الوصول إلى ممارسات جيدة ودروس مستفادة محددة ليكونوا أقدر على تحديد مسارات العمل الفعالة.

جيم- قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية

٤٤- لا يزال نظام المفوضية لرصد الأداء، الذي ما فتى يُحدّث ويحسّن باستمرار، أداة بالغة الأهمية تتيح لمجلس الأمناء المعلومات التي يحتاجها للاضطلاع بمهامه. وخلال جميع زيارات مجلس الأمناء الميدانية، لاحظ كيف أن هذا النظام أداة لا غنى عنها بالنسبة للكيانات المعنية بالتخطيط. وفي الواقع، أعرب في الدورات الميدانية الأخيرة عن إعجابه، لا سيما إعجابه بالفرص التي يتيحها النظام لمزيد من التنسيق بين جميع الكيانات المعنية بالتخطيط، والذي يعزز بدوره التعاون ويحسن بالتالي استخدام الموارد إلى أقصى حد.

٤٥- ولاحظ مجلس الأمناء التحسينات التي أُدخلت على نظام رصد الأداء للتأكد من أن الوحدة المالية تعمل أيضاً بكامل طاقتها. ومع ذلك، لا يزال المجلس يشعر بالقلق إزاء التحديات القائمة التي تحول دون إعداد التقارير المالية ومعالجة المعاملات بنظام أوموجا في الوقت المناسب. ويرى المجلس أنه ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة دعم المفوضية للتأكد من

أن نشر نظام أوموجا لن يقوض تنفيذ برامجها، بل سيعزز أكثر التقدم الجيد الذي أحرز لكي تصبح المفوضية منظمة تركز على النتائج بالكامل، بفضل دعم نظام رصد الأداء.

دال - الاستنتاجات الرئيسية والتحديات والتوصيات

٤٦ - واصل مجلس الأمناء العمل مع مكونات التعاون التقني للمفوضية ذات الصلة بكل استراتيجية من استراتيجياتها المواضيعية، وتقديم المشورة بشأن تنفيذها خلال دورة البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتطلع المجلس إلى إتاحة خبراته وتجاربه للمفوضية لتيسير دورة البرمجة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التي سيجري إنجازها في عام ٢٠١٧.

٤٧ - وحقق التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة. والمطلوب في الوقت الراهن هو فهم أفضل لأنواع التعاون التقني التي تستطيع المفوضية إتاحتها لأنها الجهة الأنسب، بالنظر ليس فقط إلى ولايتها وخبرتها وإنما تجربتها في العمليات الميدانية التي تربو على ٢٥ سنة. ويأمل مجلس الأمناء كثيراً في أن تساعد آراؤه بشأن عناصر التعاون التقني الفعال وحصيلة دوراته في تعزيز هذا الفهم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الدعم الحاسم الذي تستطيع المفوضية أن تقدمه، على النحو المبين في هذا التقرير، في استعراض الأهداف الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من المبادرات الدولية الهامة، مثل مبادرة "حقوق الإنسان أولاً". وأعرب مجلس الأمناء عن سروره بما بلغه من الشركاء الوطنيين عن المساهمات الرئيسية التي تمكنت المفوضية من تقديمها حين كانت لديها مكاتب ميدانية، وحين توافر لهذه المكاتب ما يكفي من الموظفين والتمويل، وكان لها إطار عمليات يمثل ولاية المفوض السامي على النحو المناسب.

٤٨ - ويشجع مجلس الأمناء الدول على مواصلة عملها مع المفوضية من أجل تنفيذ نهج مبتكرة واستنساخ وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مختلف المناطق. وهذا أمر بالغ الأهمية لمواصلة تعزيز برنامج حقوق الإنسان. ويلاحظ المجلس أن عدداً متزايداً من الدول بات ينوه علناً، خلال حلقات النقاش المواضيعية المتعلقة بالتعاون التقني في دورات مجلس حقوق الإنسان، بدور المكاتب الميدانية للمفوضية وبما تقدمه من دعم. ويجب أن يُترجم هذا الاعتراف الإيجابي إلى تمويل أكثر أهمية واستمرارية للمفوضية، من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن المساهمات الإضافية من الدول على السواء، بحيث تكون قادرة على توفير الدعم الكافي للدول في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٩ - ويتطلب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بنهجهما القوي والواضح القائم على حقوق الإنسان، فهماً جديداً لما تمثله المساعدة الإنمائية الرسمية. ومجلس الأمناء مقتنع أنه ينبغي معاملة جميع التبرعات المقدمة إلى المفوضية على أنها مساعدة إنمائية رسمية نظراً لما تكتسبه جميع أعمالها من أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

٥٠- أُبلغ مجلس الأمناء، في اجتماعه في غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بآخر المستجدات بشأن الوضع المالي العام للمفوضية، والوضع المالي لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وناقش مجلس الأمناء وحل حالة تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات لعام ٢٠١٦. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر للنفقات في إطار الصندوق وفقاً للمبادرات التي اتخذها المكتب للحد من الفجوة التمويلية، لا يزال الدعم المقدم للتعاون التقني يتجاوز التبرعات التي تلقاها الصندوق. ويشير تحليل لاتجاهات التمويل بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦ (انظر المرفق الأول) إلى استمرار انخفاض التبرعات المقدمة إلى الصندوق، لا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذي له أثر سلبي على قدرته على الاستجابة للاحتياجات والمطالب الراهنة في الميدان.

٥١- وبلغ مجموع النفقات إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره ٣٠١ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يقل كثيراً عن التوقعات الواردة في خطة العمل جراء عدد من التخفيضات في الاعتمادات المخصصة لبرامج مختلفة. وترجع التخفيضات إلى حد كبير إلى العجز الحاصل بين التبرعات الواردة طوال عام ٢٠١٦ والاحتياجات المقدرة. فقد تلقى الصندوق إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مبلغاً قدره الإجمالي ٢٨٣ ٢٠١ ١١ دولاراً (٠٩٨ ١٤٤ ٣ دولاراً مخصصة تحديداً لصندوق التبرعات، ومبلغ ٩٣٢ ١٧٩ ٥ دولاراً يُخصص لمشاريع قطرية محددة ترتبط بالتعاون التقني، ومبلغ ٢٥٣ ٨٧٧ ٢ دولاراً معتمد للصندوق لكنها أموال غير مخصصة). وقدم الصندوق موارد لبرامج التعاون التقني ترمي إلى بناء أطر قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في ٢٧ منطقة وبلداً وإقليماً عن طريق ١٣ مستشاراً لشؤون حقوق الإنسان (في الاتحاد الروسي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا (جنوب القوقاز)، ورواندا، وسري لانكا، وصربيا، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر)؛ و ١٠ مكونات لحقوق الإنسان ببعثات السلام (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، والصومال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وكوسوفو^(٣)، وليبيريا، وليبيا، وهاتي)؛ وأربعة مكاتب قطرية/مستقلة (في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودولة فلسطين، والمكسيك، وموريتانيا).

٥٢- ويسّرت المفوضية، من خلال صندوق التبرعات، الجهود المبذولة على المستوى القطري لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية، بما في ذلك عن طريق متابعة التوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وساهمت في بناء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية الضرورية للالتزام بهذه المعايير. كما تصدرت مسألة تعزيز

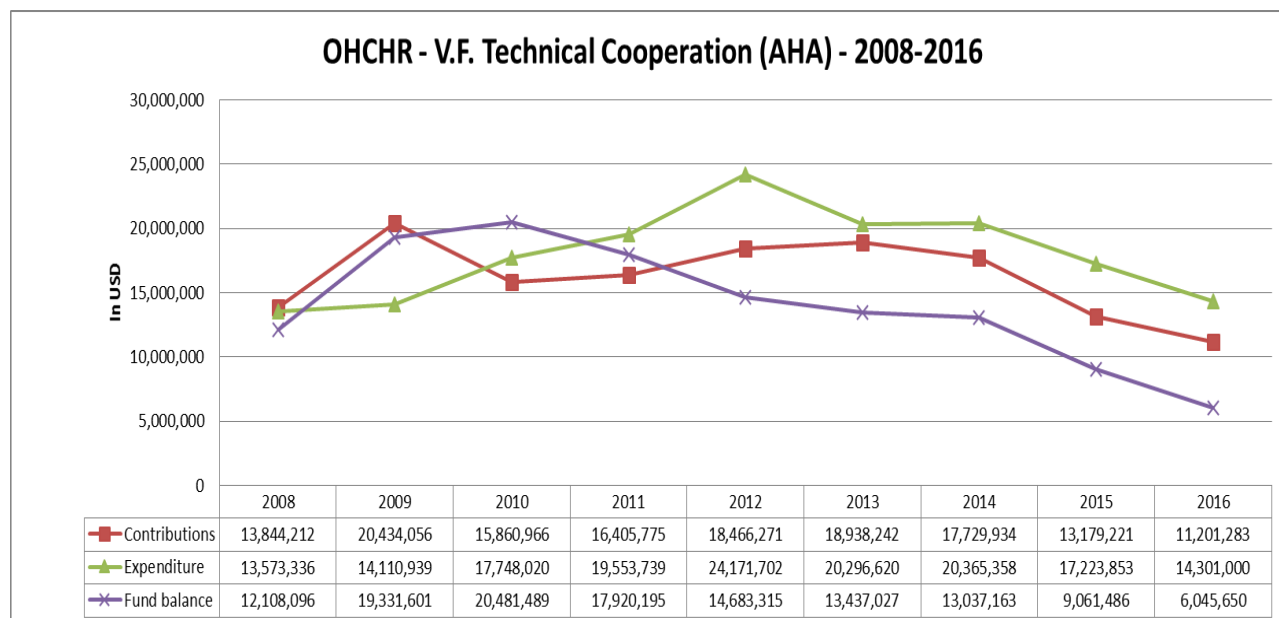
(٣) ينبغي فهم الإشارة إلى كوسوفو على أنها تتفق تماماً مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دون المساس بمركز كوسوفو.

إقامة العدل، بما في ذلك تقديم الدعم للنهوض بقدرات الأفراد والجماعات الذين يواجهون التمييز والاستبعاد وتمكينهم والنهوض بقدرات تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مكانة بارزة في العديد من البرامج التي تتلقى دعم صندوق التبرعات. واستمر دعم عملية إنشاء وتشغيل مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تكون قادرة على الاستجابة وتمثل لمبادئ باريس وبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتعززت أيضاً قدرات منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية عن طريق إيفاد مستشاري شؤون حقوق الإنسان. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، ووضعها المالي في عام ٢٠١٦، وقائمة بالجهات المانحة والمساهمين (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

٥٣- وما فتئ مجلس الأمناء يشدد على أهمية ضمان أن تكون التبرعات المقدمة إلى المفوضية وصندوق التبرعات مرتفعة ومستدامة.

Annex I

Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends (2008-2016)



Annex II

Voluntary Fund cost plan and expenditure (2016)



A1:J35A1;

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES

Voluntary Fund for Technical Cooperation

Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Number of staff	Cost Plans 2016			Expenditure
			Staff costs	Activities	Total	USD at 31.12.2016
	(a) Human Rights Advisers in UNCT (13) :					
	- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:					
SB-002067	- Russian Federation	6	486,818	580,052	1,066,870	798,595
SB-002065	- South Caucasus, Georgia	5	397,166	240,543	637,709	582,135
SB-002068	- Moldova	2	87,593	90,140	177,733	180,747
SB-002365	- Serbia	3	320,140	146,613	466,753	311,814
SB-002085	- Rwanda	3	283,436	129,046	412,482	361,962
SB-002063	- Kenya	5	483,495	318,547	802,042	690,840
SB-002066	- Niger	1	52,983	38,887	91,870	47,787
SB-002089	- Chad	3	376,597	255,889	632,486	521,461
SB-002077	- Madagascar	4	274,133	206,291	480,424	361,782
SB-002072	- Paraguay	3	359,819	213,208	573,027	543,028
SB-002064	- Papua New Guinea	3	403,677	289,446	693,123	442,133
SB-002083	- Sri Lanka	2	62,905	107,171	170,076	112,211
SB-002396	- Sri Lanka (USAID)	1	100,613	45,047	145,660	123,476
SB-002099	- Timor Leste	4	355,188	119,520	474,708	455,183
	sub-total HR Advisers:	45	4,044,563	2,780,400	6,824,963	5,533,154
	(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (10)					
	- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:					
SB-002088	- Haiti	-	-	90,043	90,043	23,298
SB-002076	- Afghanistan	-	-	297,658	297,658	85,311
SB-002086	- Côte d'Ivoire	-	-	228,260	228,260	117,163
SB-002090	- Liberia	-	-	56,641	56,641	39,698
SB-002093	- Somalia	-	-	103,000	103,000	136,820
SB-002367	- South Sudan	-	-	168,370	168,370	161,427
SB-002084	- Guinea Bissau	-	-	70,659	70,659	59,436
SB-002087	- Central African Republic	-	-	107,499	107,499	(82,742)
SB-002073	- Kosovo	1	64,794	18,306	83,100	55,130
SB-002092	- Libya	-	-	123,227	123,227	81,875
	sub-total Peace Missions:	1	64,794	1,263,663	1,328,457	677,417
	(c) Country/Standalone Offices (4)					
SB-002069	- Mauritania	8	610,069	439,236	1,049,305	847,869
SB-002062	- State of Palestine	25	2,317,315	818,207	3,135,522	2,884,879
SB-002103	- East Jerusalem, public information and legal analysis	4	543,092	40,499	583,591	496,976
SB-002071	- Bolivia	11	1,093,770	719,731	1,813,501	1,831,816
SB-002059	- Mexico	23	1,871,463	612,592	2,484,055	2,108,924
	sub-total Country /Standalone Offices:	71	6,435,709	2,630,265	9,065,974	8,170,464
	<i>Adjustments related to 2015 projects expenditure/liquidation of obligations</i>					(80,034)
	Sub-Total	117	10,545,066	6,674,328	17,219,394	14,301,000
	Total (including 13% PSC)		17,219,394			83%

Annex III

Financial status of the Voluntary Fund (2016)



Office of the High Commissioner for Human Rights
United Nations Voluntary Fund
for Technical Cooperation (AHA)

Statement of Income and Expenditure
for the period 1 January - 31 December 2016

USD

I. Income

Voluntary contributions and pledges received in 2016		11,201,282.67
Gain/loss on exchange (on contributions)		7,716.19
Miscellaneous and Interest income		76,164.62

Total income **11,285,163.48**

II. Expenditure */

USD

Staff and other personnel costs (including consultants)	8,159,272.42
Travel of Staff/Representatives to meetings and seminars	338,670.25
Contractual Services	858,623.38
General Operating and Other Direct Costs	2,856,699.67
Supplies, Commodities and Materials	60,634.54
Equipment, Vehicles and Furniture	284,123.08
Transfers and Grants to Implementing Partners	190,843.67
Indirect Programme Support Costs (13%)	1,552,132.62

Total expenditure **14,300,999.63**

Net excess/(shortfall) of income over expenditures for the period **(3,015,836.15)**

Opening Balance 1.01.2016 **9,061,485.96**

Miscellaneous adjustments, savings, refunds **0.00**

Total fund balance as at 31.12.2016 **6,045,649.81**

*/ Includes disbursements and obligations

Annex IV

Donors and contributors (2016)

 UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC) 					
Voluntary contributions in 2016 (as at 31 December 2016)					
Donor	Pledge US\$	Paid US\$	Gain/(loss) on exchange	Unpaid pledge US\$	Earmarking
Australia	164,302			164,302	VFTC
Finland (pledge EUR 800,000)	893,855	891,862	-1,993		VFTC
Germany	345,395	345,395	0		VFTC
	507,246	507,246	0		VFTC
	682,590	682,590			VFTC
India	100,000	100,000	0		VFTC
Liechtenstein	40,120	40,120	0		VFTC
Switzerland (pledge CHF 500,000)	510,725	510,725			VFTC
United States of America	1,000,000	1,000,000			VFTC
	1,100,000	1,000,000		100,000	VFTC
(a) total contributions earmarked to VFTC	5,179,932	5,077,939	-1,993	100,000	
Australia	74,683			74,683	Activities in the Asia-Pacific region (allocated to Papua New Guinea)
	74,683			74,683	Activities in the Asia-Pacific region (Sri Lanka)
	74,683			74,683	Afghanistan
	74,683			74,683	Activities in the Asia-Pacific region (allocated to Timor Leste)
Canada	46,748	43,852	-465	2,431	Afghanistan - Violence against women
France	44,593	45,351	758		Mauritania
Germany	71,032	71,032	0		HRA in Serbia
	167,224	167,224			CO in Mauritania
	120,401	120,401			Co in Mexico
International Organization for Migration	22,000	22,000			Mauritania
Netherlands	143,900	143,900			Elections in Kenya
Norway	253,283	258,114	4,831		OPT
Organisation Internationale de la Francophonie	33,186	26,637	88	6,637	Madagascar
Saudi Arabia	200,000	200,000			Opt
	280,000	280,000			Mauritania
Switzerland	340,000	340,000			oPt (Office in East Jerusalem)
	23,000	23,000			Human Rights Monitoring Mission in Ukraine
United States of America	700,000	700,000			Mexico
	400,000	400,000			Bolivia
(b) total contributions earmarked to specific projects	3,144,098	2,841,513	5,213	307,799	
<u>Unearmarked funds allocated to VFTC</u>					
Norway	2,381,749	2,381,749	0		Unearmarked
Sweden	495,504	500,000	4,496		Unearmarked
(c) total unearmarked funds	2,877,253	2,881,749	4,496	0	
TOTAL (a) + (b) + (c)	11,201,283	10,801,200	7,716	407,799	